■ الفهرس

العنوان الأول المبادئ العامة للتنفيذ

9	توطئة الطبعة الثانية
15	التقديم
15	مبحث تمهيدي: تأصيل الحق في التنفيذ
15	الفرع الأول: التعريف بطرق التنفيذ
15	الفقرة الأولى: مفهوم طرق التنفيذ
17	الفقرة الثانية: التنظيم التشريعي لطرق التنفيذ
18	الفقرة الثالثة: أنواع التنفيذ: التنفيذ على المكاسب
20	الفرع الثاني: الحق في التنفيذ
21	الفقرة الأولى: التكريس التشريعي للحق في التنفيذ
24	الفقرة الثانية: من تطبيقات فقه القضاء في تكريس الحق في التنفيذ
25	الفقرة الثالثة: أبعاد الحق في التنفيذ
25	أ/ على المستوى القانوني
26	ب/ على المستوى الاجتماعي
26	ت/ على المستوى الاقتصادي
	الجزء الأول
	خصائص أعمال التنفيذ
29	المبحث الأول: انسجام طرق التنفيذ مع المبادئ التوجيهية
29	الفرع الأول: انسجام طرق التنفيذ مع معايير التنفيذ
29	الفقرة الأولى: الانسجام مع معايير التنفيذ الدولية

30	الفقرة الثانية: الانسجام مع معايير التنفيذ الوطنية
32	الفرع الثاني: ارتباط أعمال التنفيذ بالنظام العام
32	الفقرة الأولى: التأصيل الدستوري لارتباط أعمال التنفيذ بالنظام العام.
34	الفقرة الثانية: التكريس القانوني لارتباط قواعدُ التنفيذ بالنظام العام
41	المبحث الثاني: نجاعة أعمال التنفيذ
41	الفرع الأول: دَعاماتُ التنفيذ
42	الفقرة الأولى: تحجير الامتناع عنِ التنفيذ دُون موجبٍ قانونيّ
44	الفقرة الثانية: تجميد المكاسب موضوع التنفيذ لفائدة الدائن
44	أ/ مبدأ التجميد
46	ب/ القيود المُسلّطة على المدين في استعمال المعقول
46	1/منعُ كراء الأموال المعقولة
48	2 /منع الإنتفاع بغلّة الأموال المعقولة
49	الفقرة الثالثة: غصب المدين على التنفيذ
49	أ/ التنفيذ الجبري العيني
51	ب/ التنفيذ الجَبري بِعوضٍ
51	1/ مبدأ التعويض
53	2/ مختلف مظاهر التعويض
54	العنصر الأول: الغرامة التهديدية
54	أ/ تعريفُ الغرامة التّهديديّة
55	ب/ إشكالية تكريس الغرامة من النّاحية التشريعية
55	1/ الدَّفعُ بالمشروعية
58	2/ الدَّفع بعدم المشروعية
60	3/ القاضي المُختصّ بِتسلِيط الغرامة التّهديدية
60	1/3 : الفصل 300 من م .م .م .ت
62	2/3: صبغة السند التنفيذي للحكم الإستعجالي

63	ج/ من تطبيقات الغرامة التهديدية في فقه القضاء
64	أولا :الأحكام الابتدائية
65	ثانيا: القرارات الاستئنافية
66	ثالثا: القرارات التعقيبية
68	د / إثبات وقوع التنفيذ
70	هـ / تصفية الغرامة التهديدية
71	العنصر الثاني :الشرط التغريمي
74	العنصر الثالث: الخسارة: الفوائِد الإتفاقية وفوائد التأخير
78	ج/ الطّبيعة القانونية للتنفيذ الجبري
81	د/ عَدَمُ استبعاد التنفيذ الاختياري
83	الفرع الثاني: نحو تدعيم النجاعة في التنفيذ
84	الفقرة الأولى: الشّروط المُستوجبة لنجاعةِ التنفيذ
84	أ/ وضوح السند التنفيذي
85	ب/حِرَفِيَّة القائمين بأعمال التنفيذ
86	ج/ إحداث هيكل قضائي مشرف على التنفيذ
	الفقرة الثانية: ضرورة تكريس آليّات تُضفِي مَزيدًا مِن النّجاعةِ: العُقلة
87	التّخصيصيّة
	الجزء الثاني
	القيود المسلطة على أعمال التنفيذ
91	المبحث الأوّل: عقبات التنفيذ
91	الفرع الأوّل: تعدّد العوارض في التنفيذ
91	الفقرة الأولى: العواض المعطلة للتنفيذ
91	أ/ العوارض ذات الصبغة القانونية
92	1/ العوارض الوقتية

93	2/ العوارض المُستمرة
93	ب/ العوارض ذات الصبغة الماديّة
95	ج/ العوارض التي تترتّب عن الطعن
96	الفقرة الثانية: إثارة العوارض في التنفيذ
96	أ/ العوارض التّي يُثيرُها الدّائنون
96	1/ الاعتراض على العقلة
96	2/ الحلول محل الدائن الأول «المتقاعس »
97	1-2 / فكرة الحلول
98	2-2 / إجراءات الحلول
98	العنصر الأول: إجراءات الحلول في المنقول
99	العنصر الثاني: إجراءات الحلول في العقار
99	2-3 / آثارُ الحُلول
100	العنصر الأول: آثارُ الحُلولِ تُجاه الدّائن العاقل
100	العنصر الثاني: آثارُ الحُلولِ تُجاه الدّائن طالب الحلول
101	ب/العوارض التي يُثيرها المدين
101	1/ المُنازعة المُتَّصِلة بِمُقدَّمات التنفيذ
102	2/ المُنازعات المُتّصلة بِوُجوب الحُصول على ترخيصٍ للتنفيذ
102	3/ طلبُ توقيف التنفيذ
102	العنصر الأول: طلبُ توقيف تنفيذ الأحكام التي تُنفّذ مُعجّلا
103	العنصر الثاني: طلبُ توقيف تنفيذ الأحكام التي لا يُعطِّل الطعن تنفيذها.
105	4/ طلبُ المُهلة لتأجيل التنفيذ
107	ج/ العوارض التي يثيرها الغير
107	الفقرة الثالثة: إشكاليّة الاستعانة بالقوّة العامّة عند التنفيذ
108	أ/ المُساعدة الفوريّة
109	ب/ الجزاء عن عدم المساعدة أو التأخير فيها

111	الفرع الثاني :القُيودُ المَفروضة على الدّائن لفائدة المدين عند التنفيذ
ي	الفقرة الأولى: القُيود المُتّصلة بالتنفيذ على مكاسب المدين في القدر الذ
111	يفي بالالتزام
112	أ/ مجال تقييد الحُريّة في التنفيذ على مكاسب المدين
112	1/ قيود استثنائية تشريعية
112	العنصر الأوّل: قاعدة التراتب: التنفيذ على المنقول أوّلاً
114	العنصر الثاني: قاعدة التناسب
114	2/ تدخّل قاضي الإشكال التنفيذي
	ب/ إقصاء قاعدة التناسب في العقلة التحفظية التي يجريها المُحاسب
115	العمومي على مكاسب المسيّر
117	الفقرة الثانية: القيود المتصلة بزمن ومكان التنفيذ
117	أ/ القُيود المُتصلة بزمن التنفيذ على مكاسب المدين
117	1/ المبدأ : بُطلان أعمال التنفيذ المُجراة ليلا وفي الأعياد الرّسميّة
117	2/ الاستثناء: التنفيذ الخاضع لإذن القاضي
119	ب/ القيود المتصلة بالدخول إلى محلّ التنفيذ
119	1/ القواعد العامّة في دُخول المحلاّت
120	2/خصوصية دُخول المحلاّت ذات الصبغة السكنيّة
121	المبحث الثاني: المنع من التنفيذ
121	الفرع الأوّل: الحصانة في التنفيذ
122	الفقرة الأولى: تقييد الإنتفاع بمبدأ الضمان العام في التنفيذ
122	أ/ تقييد حرّية اختيار المعقول
122	أ/ تقييد حرّية اختيار المعقول
122	ب/ اشتراط التناسب بين المال المعقول والدّين موضوع التتبّع
	ت/ جزاء مخالفة القاعدتين
124	الفقرة الثانية: الدّفع بالحصانة في التنفيذ على المُستوى الوطني
	أ/ تحديدُ الحصانة في التنفيذ

124	1/ تعريفُ الحَصانة في التّنفيذ
125	2/ خصائص الحصانة في التنفيذ
125	3/ تمييز حصانة التنفيذ عن حصانة التقاضي
127	ب /الأسس القانونية لحصانة التنفيذ
127	1/ الأموال التي لا يجوز بيعها ولا عقلتها بطبيعتها أو بحكم القانون
128	العنصر الأول: التعداد التشريعي
130	العنصر الثاني: القاعدة المشتركة في المنع
	2 / الأموال التّي يُمنع التنفيذ عليها بمُوجب التّخصيص للمصلحة
131	العامّة
132	استثناء التنفيذ على ملك الدولة
132	العنصر الأوّل: أسباب منع التنفيذ على مكاسب الدولة
136	العنصر الثاني: إجازة إجراء العقلة بين يدي الدولة
137	4/ استثناء التّنفيذ لِحِماية الحُقوق والحُريّات العامّة
138	الفقرة الثالثة: حصانة التنفيذ على مكاسب الدولة الأجنبية
138	أ/ نطاق حصانة التّنفيذ للدّولة الأجنبيّة
138	1/ حصانة التقاضي للدولة الأجنبية والمؤسّسات العُموميّة
139	2/ حصانة التّنفيذ للدّولة الأجنبيّة
140	أوّلا: الدّولة الأجنبية
140	ثانيا: الذوات المعنوية العموميّة للدّولة الأجنبيّة
140	ثالثا :رؤساء الدول الأجنبية
141	رابعا :المنظّمات الدولية
141	ب/ موضوع حصانة التّنفيذ بالنّسبة للدّولة الأجنبية
142	الفقرة الرابعة: «أسطورة » الضمان العام للدائنين
144	الفرع الثاني: التّزاحم بين أصحاب الحقّ في التنفيذ
144	الفقرة الأولى: عرض الإشكال

146	الفقرة الثانية: الصّيغ المقترحة لحلّ الإشكال
146	أ/ الحسم لفائدة الإجراءات الجماعية
146	1/ الصبغة الخاصة للإجراءات الجماعية
146	2/ الصبغة الاستثنائية للإجراءات الجماعية
146	ب/ الدّائنون المَشمُّولين بقاعدة الحسم لِفائدة الإجراءات الجَماعيّة
147	الفقرة الثالثة: تعطّل إجراءات التنفيذ الفردية
147	أ / عرض الإشكال المُتعلق بتعطيل إجراءات التنفيذ الفردِيّة
148	ب/ أثر تعطيل إجراءات التنفيذ الفردية
148	1/ تَعطّل أعمال التنفيذ في التّسوية الرّضائِيّة
150	2/ تَعطّل أعمال التنفيذ في التسوية القضائية
151	ت/ أثر الإجراءات الجماعيّة على مُختلف العُقل
151	1/ مبدأ تعليق جميع العقل
152	2/ أثر فتح التسوية على العقلة التحفّظية المُسلّطة على مكاسب المدين
153	3/ أثر انطلاق التّسوية في عقلة المنقولات وبيعها
155	4/ أثر انطلاق التسوية في العقلة العقّارية
156	الفقرة الرابعة: إبطال أعمال التنفيذ المُجراة خلال فترة الرّيبة
156	أ/ بطلان تصرّفات المدين المُجراة خلال فترة الرّيبة
156	1/ أساس بطلان تصرّفات المدين
157	2/ مُختلف التصرّفات موضوع الإبطال
158	العنصر الأول: تمييز دائن على آخر: خرق مبدأ التّساوي بين الدائنين
159	العنصر الثاني: الدّائن الذي يعمد إلى خرق قاعدة التعطيل
160	العنصر الثالث: تجديد الدين
161	العنصر الرابع: توظيف الرهن
162	ب/ مآل العقلة التّي انطلقت خلال فترة الرّيبة
163	الفرع الثالث: المُحافظة على بعض الحقوق الفردية

164	الفقرة الأولى: استمرار حقّ التتبّع الفردي
164	أ /الدَّيُون الناشئة بعد انطلاق فترة المراقبة
165	ب / الدّيون التّي حلّ أجلها خلال فترة المراقبة
165	ت/الديون ذات الصبغة المعاشية
166	1/ أجور العملة
166	2/ دين النفقة
167	2/ ويلى الموثّقة برهن: حقّ التتبّع
167	ث/ استرداد الأشياء التي يتحوّز بها المدين
168	
	الفقرة الثانية: استمرار حقّ التببّع الفردي
170	الفقرة الثالثة: الحق في المشاركة في توزيع الأموال في إطار تنفيذ برنامج الإنقاذ
=	الجزء الثالث
	المتداخلون في التنفيذ
173	المبحث الأوّل: الأطراف المشمولة بالتنفيذ
173	الفرع الأوّل: الأشخاص المعنيّة بالتنفيذ
174	الفقرة الأولى: الدائن طالب التنفيذ
174	أ/ الشروط المستوجبة في طالب التنفيذ: الصفة والمصلحة
174	1/ الصّفة لدى الدّائن «المحكوم له »
175	2/ الصّفة لدى نائبي المحكوم له في طلب التنفيذ
175	العنصر الأول: صُعوبة حصر قائمة في نائبي المحكوم له
176	العنصر الثاني: صفة المحامي في طلب التنفيذ
	العنصر الثالث: صفة النائب القضائي في طلب التنفيذ
	* *
1/0	1/ امــ٠ الفلسة
170	1/ أمين الفلسة
	1/ امين الفلسة

181 .	3/ المُصفّي
183 .	4/ المؤتمن العدلي
185 .	5/ صعوبات تحديد الصّفة
187 .	ب/ الأهلية لدى طالب التنفيذ
187 .	ت/ تّرتيب التّنفيذ عند تعدّد الدائنين
192 .	الفقرة الثانية: المنفّذ ضدّه (المحكوم عليه وغيره
192 .	أ/ الصفة لدى المدين بالتنفيذ
195 .	ب/ الصفة لدى المسؤول بالتنفيذ
195	1/ التنفيذ على الكفيل
195 .	العنصر الأول: ضمان الأداء من الكفيل
197 .	العنصر الثاني: تعليق التنفيذ على الكفيل بإذن القاضي
197 .	1/ على مستوى إجراءات التنفيذ الفردية
198 .	2/ على مستوى التنفيذ على الكفيل وفق قانون الإجراءات الجماعية
198 .	أ/ قبل الحكم في التسوية
199 .	العنصر الأول: مبدأ التمادي على التنفيذ
201 .	العنصر الثاني: اجتهاد رئيس المحكمة في الإذن بإيقاف التنفيذ
201	1/ في نطاق إجراءات التسوية الرضائية
201 .	2/ في نطاق إجراءات التسوية القضائية
202 .	ب/ بعد الحكم في التسوية
203 .	2/ التنفيذ على حائز العقار المرهون
204 .	الفرع الثاني: النظام الخاص بالتنفيذ بالنسبة للخلف
205 .	الفقرة الأولى: الخلف كطرف دائن بالتنفيذ
205 .	أ/ الخلف العام: الورثة كطالبي تنفيذ
205 .	1/ انتقال حقوق المُورّث إلى الورثة
207 .	2/ مدى انطباق واجب الإعلام بالانتقال على الورثة

210	ب/ الخلف الخاص :دائني المدين
210	الفقرة الثانية: الخلف كطرف مدين بالتنفيذ
211	أ/ انتقال التزامات المورّث تجاه الغير إلى الورثة
211	1/ تقدم الدائن على الوارث
215	2/ إمكانية التنفيذ على الذمة المالية للوارث
215	العُنصر الأول: التنفيذ بقدر الإرث وعلى نسبة المناب
215	العنصر الثاني: إقصاء قاعدة التضامن في التنفيذ على الورثة
219	3/ إثبات صفة الوارث
221	4/ إجراءات حماية الورثة عند التنفيذ عليهم بتلك الصفة
224	ب/ الامتناع عن قبول التركة
224	1/ الأساس القانوني للامتناع عن قبول التركة
227	2/ إجراءات التصريح بالامتناع عن قبول التركة
230	3/ أجل التصريح بالامتناع عن قبول التركة
232	الفرع الثالث :الغير
233	الفقرة الأولى: الغير في القانون المدني
234	الفقرة الثانية: توسّع مفهوم الغير في إجراءات التوظيف الإجباري
234	المبحث الثاني: الأطراف المكلّفة بالتنفيذ
235	الفرع الأول: قضاء التنفيذ
235	لفقرة الأولى: الهيكل القضائي العام
236	أ/ الدُّوائر المدنية والتجارية بالمحكمة الابتدائية
236	ب/ دائرة البيوعات العقارية
236	ت/ قاضي الناحية في العقلة التوقيفية على الأجور والمرتبات
237	الفقرة الثانية: الهيآت القضائية المختصّة
237	أ/ قاضي الاشكال التنفيذي: القاضي الإستعجالي
237	1/ تعريف الإشكال التنفيذي

240	2/ إثارة صعوبة التنفيذ
241	3/ القاضى المكلّف بالتوزيع
242	4/قاضي الشغل
242	الفرع الثاني: مأمورو التنفيذ
242	الفقرة الأولى: العدل المنفّذ
243	أ/ صفة العدل المنفذ
245	ب/ شرعيّة أعمال العدل المنفّذ
249	ت/ تقيد العدل المنفّذ بأجل التنفيذ
250	الفقرة الثانية: عدول الخزينة
=	الجزء الرابع
-	سندات التنفيذ سندات التنفيذ
253	المبحث الأوّل: فكرة السّند التنفيذي
253	الفرع الأول: التعريف بالسّند التنفيذي
253	الفقرة الأولى: مفهوم السند
253	أ/ التعريف بالسند
254	ب/ التمييز بين النفاذ والتنفيذ
255	الفقرة الثانية: الطبيعة القانونية للسّند التنفيذي
256	أ/السند مفترض ضروري للتنفيذ
256	1/ وجوبيّة توفّر السّند في التنفيذ
	2/ السّند القابل للتنفيذ
	العنصر الأول: السّندات التي قُضي بتنفيذها مؤقّتا
	العنصر الثاني: القرارات الإستعجالية التي لها صبغة التهديد المالي
	العنصر الثالث: السّندات التي أحرزت على قوّة اتصال القضاء
	ب/ السّند التنفيذي مفترض كاف للتنفيذ

265	الفرع الثاني: المكوّنات الأساسية للسّند التنفيذي
265	الفقرة الأولى: الصيغة التنفيذية
265	أ/ النسخة التنفيذية المستخرجة أوّلا
269	ب/ استخراج النسخة التنفيذية الثانية
269	الفقرة الثانية: تعيين المحكوم له والمحكوم عليه
269	أ/ تعيين الطرف المحكوم لفائدته
270	ب/ تعيين الطرف المحكوم عليه
270	الفقرة الثالثة: بيان موضوع التنفيذ
273	الفقرة الرابعة: عدم مُضيّ المدّة المسقطة للحقّ في التنفيذ
278	المبحث الثاني: أصناف السّندات التنفيذية
278	الفرع الأول:السندات القضائية
278	الفقرة الأولى: الأحكام والقرارات القضائية
278	أ/ الحكم والقرار القضائي
279	1/ الحكم في الأصل
280	2/ القرار القضائي
281	العنصر الأول: القرارات الولائية
283	العنصر الثاني :الإذن بالجبر سند تنفيذي ولائي
286	العنصر الثالث: القرار التعقيبي
288	3/ بعض المحرّرات القضائية
289	الفقرة الثانية: أحكام المحكّمين Les sentences arbitrales
290	الفرع الثاني:السندات غير القضائية
290	الفقرة الأولى: السندات الإدارية
291.	أ/ تعريف السندات الإدارية
291.	ب / تفصيل السّندات الإدارية التنفيذية
292 .	1/ بطاقة الإلزام

اقة الجبر	2/ بط
راول التحصيل	3/ جا
بامين الأحكام	4/ مض
قيم التنفيذي	5/ الر
الثانية: السّندات المِهنيّة	الفقرة
الثالثة: المحرّرات التي أسند لها المشرّع القوّة التنفيذية	الفقرة
ندات الاختيارية التعاقدية	
سّند المرسّم	ب/ ال
حة الرهن	1/ ص
سيم الرّهن بسجلِّ خاصِّ	2/ تر،
كانية الإطّلاع على السجلّ الذي يتمّ به الترسيم من الكافة 03	3/ إما
سندات التجارية	
الثالث: التنفيذ عن طريق البورصة: التنفيذ دون سندٍ قضائي	الفرع
05(L'exécution en bo	urse)
عث الثالث : خُصوصيّة تنفيذ السّندات القضائيّة الأجنبيّة 07	المب
الأول : فكرة تنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية	الفرع
	<u> </u>
الأولى: المقصود بالقرارات والأحكام الأجنبية	_
الأولى: المقصود بالقرارات والأحكام الأجنبية	الفقرة
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	الفقرة أ/ تنفي
ند الحكم الأجنبي بالبلاد التونسية	الفقرة أ/ تنفي ب/ ال
ذ الحكم الأجنبي بالبلاد التونسية تنفيذ و الاعتراف بالحكم الأجنبي	الفقرة أ/ تنفي ب/ ال
ذ الحكم الأجنبي بالبلاد التونسية	الفقرة أ/ تنفي ب/ ال الفقرة أ/ النق
ذ الحكم الأجنبي بالبلاد التونسية	الفقرة أ/ تنفي ب/ ال الفقرة أ/ النق ب/ ال
ذ الحكم الأجنبي بالبلاد التونسية	الفقرة أ/ تنفي ب/ ال الفقرة أ/ النق ب/ ال

327	2/ الاختصاص الممكن والحصري
330	3/ السند الصادر عن هيئة قضائية غير مختصّة
ية 330	العنصر الأول : المسائل التي ترجع وجوبا لاختصاص المحاكم التونس
331	العنصر الثاني :إشكالية تطبيق صورة «كلّ ما سُند إليها بنصّ خاص»
	العنصر الثالث: الاختصاص المُستحدث قضائيا: اختصاص محكمة
335	الضرورة
	هـ /إشكالية الاختصاص في الإذن بالعقلة التوقيفية على مال الأجنبي
338	الموجود بتونس
341	الفقرة الثالثة: تنفيذ السند التحكيمي الدولي
341	أ/ التنفيذ هو المبدأ
342	1/ التفريق بين الاعتراف والإذن بالتنفيذ
345	2/ مبدأ التنفيذ في القانون التونسي
347	3/ مبدأ التنفيذ في الاتفاقيات الدولية
351	ب/ أثر إبطال الحكم التحكيمي على التنفيذ
353	ت/ التعهد بالإشكالات التنفيذية في تنفيذ حكم التحكيم
354	الفرع الثاني: شروط تنفيذ السند الأجنبي
354	الفقرة الأولى: الشروط الخاصة بالحكم الأجنبي
355	الفقرة الثانية: الشروط العامة لطلب التنفيذ
355	أ/ مبدأ المعاملة بالمثل
355	1/ المقصود
357	2/ عبء الإثبات
358	3/ وسائل الإثبات
	ب / عدم مخالفة السند للنظام العام
	1/ مفهوم النظام العام
	2/ محتوى النظام العام على معنى القانون الدولي الخاص

368	العنصر الأول :النظام العام الموضوعي
368	العنصر الثاني: النظام العام الإجرائي
ادر في مادة الإجراءات	الفرع الثالث : خصوصية تنفيذ الحكم الأجنبي الص
	الحماعية

العنوان الثاني دعاوى ضمان التنفيذ : اللاعوى البوليانية

الجزء الأوّل

خصائص دعاوى الضمان

377	المبحث الوحيد: خاصيات الضمان العام
373	الفرع الأول: تكريس فكرة الضمان العام
373	الفرع الثاني: مختلف دعاوي الضمان العام
375	الفقرة الأولى: الدعاوي المنحرفة
376	الفقرة الثانية: دعوى الصورية
376	الفقرة الثالثة: الدعوى البوليانية
377	الجزء الثاني: ممارسة الدعوى البوليانية
380	المبحث الأوّل: نظام الدعوى البوليانية في القانون المدني العام
380	الفرع الأول: أسس الدعوى البوليانية وطبيعتها
380	الفقرة الأولى: أسس الدعوى
380	أ/ الجذور التاريخية للدعوى البوليانية
381	ب/ أسس الدعوى البوليانية
381	1/ الأساس التشريعي
382	2/ مساهمة فقه القضاء في بيان أساس الدعوى
383	الفقرة الثانية: طبيعة الدعوى البوليانية

383 .	أ/ الطابع الحمائي
385.	ب/ طابع الإسترداد
386.	الفرع الثاني: أسباب الدعوى البوليانية
386.	الفقرة الأولى: الأسباب الموضوعية
386.	أ/ العقد أو التصرف المشكوك فيه
386.	1/ العقد والتصرف
390.	2/إشكالية تكييف بعض التصرفات
390.	العنصر الأول: تعدد أشكال التصرف
391.	العنصر الثاني: نماذج لبعض التصرفات التي تثير الإشكال
391.	أ/ المدين الذّي يرفض إثراء ذمته
393 .	ب/ المدين الذي يؤدي بعض ديونه
395 .	ت / المشفوع عليه الذي يرتب رهنا على العقار المشفوع فيه
396.	3 /الاستثناءات التشريعية
399.	ب/ الإضرار بالدائن
399 .	1/ الدائن الذي له صفة القيام بالدعوى
400 .	العنصر الأول: الدائن العادي
401.	العنصر الثاني : الدائن صاحب الرهن أو الامتياز
402 .	2/ إثبات ضرر الدائن: إعسار المدين
402 .	العنصر الأول: التعريف بالإعسار
405 .	العنصر الثاني: إثبات الإعسار
405 .	1 / إثبات حالة الإعسار
405 .	أولا :عبء الإثبات على الدائن
407 .	ثانيا: قلب عبء الإثبات
4 07 .	2 / إثبات الإعسار في الحالات القريبة منه
	العنصر الأول: هل تمارس الدعوى البوليانية إذا وجد الدائن مشقة معتبر

408	استخلاص دينه؟
409	العنصر الثاني: هل تمارس الدعوى البوليانية إذا فوّت المدين في مكاسبه وأدخل ثمنها إلى ذمته المالية ؟
١	العنصر الثالث: هل تمارس الدعوى البوليانية إذا كان للدائن حقا شخصي
410	
412	3 / عبء الإثبات
413	4/ وسائل إثبات الإعسار في الدعوى البوليانية
414	ت/ إثبات أسبقية الدين عن العقد المطعون فيه
414	1/ الدين السابق عن التصرف المطعون فيه
414	العنصر الأول: ارتباط الشرط بالمصلحة في القيام
415	العنصر الثاني: نشأة الدين وشرط الأسبقية
417	العنصر الثالث: تعيين مقدارالدين وشرط الأسبقية
418	2/ الصبغة الجدية للدين المدعى به
418	ث/ تنظيم الإعسار وشرط أسبقية الدين
423	الفقرة الثانية: الأسباب الذاتية
424	أ/ اشتراط تغرير المدين ومعاقده
424	1/ تغرير المدين
427	2/تواطؤ الغير
427	العنصر الأول: مدلول التواطؤ
430	العنصر الثاني :مجاله: اشتراط التواطؤ في المعاوضات دون التبرعات
430	أولا: بالنسبة لطرفي العقد
430	ثانيا: بالنسبة لطبيعة العقد: بعوض وبدونه
432	3/تقدير التغرير والتدليس
435	الفرع الثالث: موضوع الدعوى البوليانية
	الفقرة الأولى: خصوصية الدعوى البوليانية
	أ/أهداف الدعوى البوليانية: دعوى استرداد

36	1/ اللإسترداد.
لتنفيذ	2/ الإسترداد ل
الدعوى	ب/ استقلالية
ثار الدعوى البوليانية	الفقرة الثانية: آ
في علاقة الدائن بالغير	أ/ أثر الدعوى
، تجاه معاقد المدين	1/ اثر الدعوي
، على الخلف الثاني	2/ أثر الدعوي
، على بقية الدائنين	3/ أثر الدعوي
الرجعي العيني للدعوى البوليانية ؟	4/ مدى الأثر
وال الدعوى بمرور الزمن	الفقرة الثالثة: ز
ن اني: جدوى الدعوى البوليانية في الشركات التجارية 33	المبحث الث
القانون التجاري وتطبيق مقتضيات القانون المدني العام 4i	الفرع الأول: ا
مظاهر حماية الدائنين	الفقرة الأولى:
، خلال توسيع الأنظمة القانونية	1/ الحماية من
، خلال وضوح بيانات تكوين الشركة	2/ الحماية من
ن خلال إشهار عقد الشركة	3/ الحماية من
, خلال تقوية الضمان العام	4/ الحماية من
ليات الحماية	الفقرة الثانية: آ
الشركة	أ/ طلب إبطال
على بعض التصرفات والقرارات	ب/ الاعتراض
على التخفيض من رأس مال الشركة 93	1/ الاعتراض
على قرارات الانقسام والإندماج	2/ الاعتراض
: الاعتراض على الانقسام	العنصر الأول
: الاعتراض على الإندماج	العنصر الثاني:
: الحماية من خلال ممارسة الدعوى البوليانية 22	العنصر الثالث

462	الفرع الثاني: ممارسة الدعوى البوليانية في الشركات التجارية
463	الفقرة الأولى: الدعوى البوليانية هي دعوى ضمان عام
ی /	الفقرة الثانية: الدعوى البوليانية دعوى ثانوية /الدعوى البوليانية :دعو
463	إضافية /مكملة
464	1/ ممارسة الدعوى البوليانية واندماج الشركات
464	2/ ممارسة الدعوى البوليانية وتجمع الشركات
466	3/ ممارسة الدعوى البوليانية وانقسام الشركات
467	4/ ممارسة الدعوى البوليانية عند التخفيض من رأس مال الشركة
عية. 468	المبحث الثالث: ممارسة الدعوى البولياينة في الإجراءات الجما
469	الفرع الأول: الأهمية النظرية والتطبيقية للمسألة
	الفرع الثاني : مكانة « La place » الدعوى البوليانية في الإجراءات
472	الجماعية
472	الفقرة الأولى: نطاق الدعوى البوليانية في الإجراءات الجماعية
472	أ/ قبول الدعوى البوليانية في الإجراءات الجماعية
473	1/ مبدأ قبول الدعوى البوليانية
474	2/ إبطال بعض التصرفات المبرمة من المدين خلال فترة الريبة
476	3/ الإبطال الاختياري والبطلان الوجوبي
477	العنصر الأول: الإبطال الاختياري
477	العنصر الثاني: البطلان الوجوبي
479	ب/ التصرفات المبرمة خارج فترة الريبة
479	1/ التصرفات المبرمة خارج فترة الريبة في إجراءات الفلسة
480 2	2/ التصرفات المبرمة خارج فترة الريبة في إجراءات التسوية القضائية
	العنصر الأول: التصرفات الممنوعة بموجب التحجير
481	العنصر الثاني: التصرفات الخارجة عن التحجير
481	أ/ إجازة الطعن على أساس الدعوى البوليانية

483	ب / دعوى الإبطال: دعوى فردية أم جماعية
484	ت/مدى استقلالية الدعوى البوليانية في الإجراءات الجماعية
484	1/ من جهة موضوع الدعوى البوليانية
486	2/من جهة زمن التصرفات التي تطالها الدعوى البوليانية
488	الفقرة الثانية: ممارسة الدعوى البوليانية : دعوى جماعية أم فردية؟
488	أ/ ممارسة الدعوى البوليانية بصفة عند تعدد الدائنين
488	1/ بالنسبة للتسوية القضائية
490	العنصر الأول :ممارسة الدعوى من المتصرف القضائي
490	العنصر الثاني: ممارسة الدعوى من مراقب التنفيذ
492	العنصر الثالث: ممارسة الدعوى من ممثل الدائنين
492	1/ في التفليس
494	2/ممارسة الدعوى البوليانية وتوفر شروطها في حق أحد الدائنين
495	3/ الدعوى البوليانية كدعوى فردية - Action ut singuili
496	الفرع الثالث: آثار الدعوى البوليانية في الإجراءات الجماعية
496	الفقرة الأولى: أثر الدعوى على التصرفات المتممة
497	أ/ الإبطال وعدم الإحتجاج
498	ب/ الاختلاف بين الإبطال وعدم الحجية في النص التشريعي
499	ت/ سعي المشرع إلى تفادي الاختلاف بين النصوص
500	الفقرة الثانية: أثر الدعوى البوليانية على الذمة المالية
501	1/ بالنسبة للذمة المالية للمدين
501	2/بالنسبة للذمة المالية للدائنين
	المبحث الرابع: أثر المفعول التطهيري لحكم التحيين على ممارسة
502	الدعوى البوليانية
503	الفرع الأول :محتوى المفعول التطهيري لحكم التحيين
503	الفقرة الأولى: الحقوق موضوع المفعول التطهيري

503	أ/ المرجع التشريعي في تعداد الحقوق
503	1/ تعداد الحقوق
504	2/ إشهار الحقوق بالترسيم
505	ب/ إلغاء الحقوق غير المرسّمة
506	ت/ إقرار المفعول التطهيري لحكم التحيين
506	1/ حكم التحيين هو عمل قضائي
508	2/ حكم التحيين يتّصل به القضاء
511	3/ اتصال القضاء واستنفاذ الولاية
(الفرع الثاني: مدى قبول دعوى الإبطال في الحقوق التي وقع ترسيمها من
513	طرف القضاء ومدى تقيّد محكمة الحق العام بالحكم العقاري
513	الفقرة الأولى: مبدأ حجّية الحكم العقاري
514	أ/ المبدأ
515	ب/ الإستثناءات
515	1 / إستثناء أحكام المحكمة العقارية التامّة بالرفض
	2/ إستثناء الأحكام الصادرة عن المحكمة العقارية في مطالب الطعن في
516	قرارات إدارة الملكية العقارية
517	الفقرة الثانية: عدم إمكانية الطعن في ما قضى به الحكم العقاري من قبل الأطراف
519	الفقرة الثالثة: مدى إمكانية الطعن في ما قضى به من طرف الغير
519	
521	ب/ حجّية الأحكام أمام محاكم الحق العام والمحكمة العقارية
521	1/ حجّية الحكم الصادر عن محاكم الحق العام أمام المحكمة العقارية
522	2/ حجية الحكم العقاري أمام محاكم الحق العام
	العنصر الأول: الإتجاه الأوّل في فقه القضاء
525	العنصر الثاني: الإتجاه الثاني الغالب في فقه القضاء
	المعيار الأول: تحليل الإتجاه

526	المعيار الثاني: القرارات التعقيبية المؤيّدة للإتجاه
533	ت/ أهمية التأكيد على القوة الثبوتية لحكم التحيين
533	1/ مبدأ القوة الثبوتية
534	2/ القوة الثبوتية للترسيمات المتزامنة مع التسجيل والترسيم
534	3/ الترسيم المأذون به بموجب حكم في التسجيل
536	4/ الترسيم المأذون به بموجب حكم في التحيين
538	الفرع الثالث :موقف الدوائر المجتمعة لمحكمة التعقيب
538	الفقرة الأولى: مضمون القرار
538	أ/ وقائع القضية وأطوارها
539	1/ مستندات التعقيب والرّدود عليها
544	ت/ أسانيد قرار الدوائر المجتمعة
552	الفقرة الثانية: ملحوظات بخصوص القرار
553	أ/ حول عدم استنفاذ الولاية على النزاع
553	1/ عدم طرح الإشكالية القانونية بمختلف فروعها
ل	المسألة الخلافية الأولى: هل يوجد نصّ قانوني يمنع القيام في طلب إبطا
554	الترسيم بالسجل العقاري المأذون به من طرف المحكمة العقارية ؟
ية	المسألة الخلافية الثانية: هل أنَّ إتصال القضاء في أحكام المحكمة العقار
	لا يشمل الأحكام الصادرة في مادة التحيين ويقتصر مفعوله على أحكام
555	التسجيل فقط ؟
556	المسألة الخلافية الثالثة: هل أنّ السند الذي تمّ الإذن بترسيمه يكتسب
	الحصانة من كل دعوى إبطال ؟
337	 المرحنة الفضائية التي تجاوزها قرار الدواتر المجتمعة
558	,
	بحكم التحيين وأثرها على دعوى الإبطال
	1/ مسألة القوة الثبوتية للترسيمات المأذون بها بحكم التحيين
ンング	2/ طبيعة الترسيمات المأذون بها

562	3/ تاتير الترسيمات على دعوى الإبطال
562	العنصر الأول :التمييز بين الحق الشخصي والحق العيني
564	العنصر الثاني: الأساس الذي اعتمدته الدوائر المجتمعة
569	ت/ حول التشطيب على الترسيم كأثر للإبطال
	العنوان الثالث
	العقلة العقارية
575	مبحث تمهيدي: التعريف بالعقلة العقارية
576	الفقرة الأولى: تعريف العقلة العقارية
580	الفقرة الثانية: الشروط المتعلقة بأطراف العقلة العقارية
580	أ/ الشروط الخاصة بالدائن العاقل
580	1/ صفة الدائن
581	2/أهلية التقاضي
582	3/الدائن الذي يحل محل القائم بالتتبع
583	العنصر الأول: شروط الحلول محل الدائن القائم بالتتبع
584	العنصر الثاني: آثار الحلول محل الدائن القائم بالتتبع
585	ب/ الشروط الخاصة بالمدين
585	1/الاهلية
586	2/الصفة
586	العنصر الأول :المحكوم عليه وورثته
587	العنصر الثاني: الكفيل
588	العنصر الثالث :حائز العقار المرهون
	الفقرة الثالثة: الشروط الخاصة بالدين أساس العقلة
589	أ/الشروط الأصلية المتعلقة بالدين
589	1 / ثبوت الدين

591	2 /الدين معلوم المقدار
593	3 /الدين الحال
594	ب/ الشروط الشكلية : السند التنفيذي
594	العنصر الأول: الأحكام التي أحرزت على قوة اتصال القضاء
595	العنصر الثاني :الأحكام التي تنفذ بقطع النظر عن الطعن فيها
597	الفقرة الرابعة: العقارات موضوع العقلة
597	1/ مفهوم العقار في القانون التونسي
598	2/ العقارات القابلة للعقلة
599	أ/ العقارات الطبيعية
601	ب/ العقارات الحكمية
604	ت / العقارات التبعية
604	العنصر الأول: الحقوق العينية
605	العنصر الثاني: الدعاوى المتعلقة بالحقوق العينية العقارية
605	3 /العقارات غير القابلة للعقلة
605	أ/ التحديد العام
605	ب/ التحديد الخاص

الجزء الأوّل

إجراءات العقلة العقارية

607	المبحث الأول: وضع العقار تحت يد العدالة
608	الفرع الأول: محضر العقلة والإنذار الذي يقوم مقامها
608	الفقرة الأولى: ارتباط الإجراء بطبيعة العقار
608	أ/عقلة العقار غير المسجل
610	ب/عقلة العقارات المسجلة
	ت/ عقلة العقارات المسحلة التي هي في حدود سبعة آلاف دينار أو

610	يتجاوزها
611	ث/ الإنذار
612	ج/ ترسيم الإنذار
612	1/الترسيم
613	2/بعض الإشكالات التطبيقية
نحقق من	أولا: الإشكال المتعلق باختصاص إدارة الملكية العقارية من ال
613	أولا: الإشكال المتعلق باختصاص إدارة الملكية العقارية من الا أهلية المدين المعقول عنه ؟
ضر الإنذار	ثانيا: الإشكال المتمثل في التنصيص على مطلب التحيين بمحط القائم مقام العقلة ؟
614	الفائم مقام العقلة ؟
لإندار القائم 614	ثالثا: الإشكال المتعلق بترسيم أمر الانتزاع بعد ترسيم محضر ا
الإنذار؟. 615	رابعاً :هل يجوز ترسيم امتياز عام لفائدة الدولة بعد ترسيم محضر
615	3/ ترسيم الإنذار
615	4/ نتائج ترسيم الإنذار
616	د/ زوال أثر التجميد
نار 623	هـ/ عقلة العقارات المسجلة التي تقل قيمتها عن سبعة آلاف دي
624	الفقرة الثانية: الطبيعة القانونية لمحضر العقلة
624	الفقرة الثالثة: آثار محضر العقلة
625	أ/حجز العقار
626	1 ـ الآثار الخاصة بعقود التسويغ
626	العنصر الأول: مآل عقود التسويغ المبرمة بعد الإعلام بالعقلة
627	العنصر الثاني: العقود السابقة للإعلام بالعقلة
ية 628	2/الآثار الخاصة بأعمال التفويت وإنشاء الحقوق والرهون العين
628	ب/ تحديد حق التصرف في العقار وإدارته
628	1/حالة بقاء العقار بحوزة المدين
629	العنصر الأول:المدين مؤتمن على العقار

630	العنصر الثاني :إخراج المدين من العقار
630	2/العقار في تسوغ الغير
631	3/تجميد الغلال الطبيعية والمدنية
631	1/ مجال التجميد
632	2 / حدود التجميد (الاستئناء لمبدأ التجميد)
632	الفرع الثاني: الإنذار الموجه لحائز العقار وآثاره
633	الفقرة الأولى: الإنذار الموجه لحائز العقار
634	الفقرة الثانية: الآثار الناجمة عن إنذار الحائز
634	أ/ بداية مفعول الإنذار
635	ب/ آثار إنذار حائز العقار
635	1/ الآثار العامة للإنذار
636	2/الآثار الخاصة بالحائز
636	الصورة الأولى :قضاء الدين = خلاص الدين
636	الصورة الثانية: تطهير العقار
636	الصورة الثالثة :التخلي عن العقار
637	المبحث الثاني: المرحلة التحضيرية لبيع العقار المعقول
637	الفرع الأول: إعداد كراس شروط البيع
637	الفقرة الأولى: مضمون كراس الشروط
638	أ/البيانات العامة
638	ب/البيانات الخاصة بالفصل 412 من م.م.م.ت
639	أ/ الثمن الافتتاحي La mise à prix
639	العنصر الأول: أهمية تحديد الثمن الافتتاحي
641	العنصر الثاني: الخلل في بيان الثمن الافتتاحي
644	ب/ بيان يومُ البتة
644	ت / عقود التسويغ

645	ث / حجية ما زاد عن البيانات المحددة بالفصل 412 من م.م.م.ت.
646	الفقرة الثانية: إيداع كراس الشروط
647	الفقرة الثالثة: القوة الإلزامية لكراس الشروط
647	الفرع الثاني: إتمام الإشهارات القانونية
648	الفقرة الأولى: الإشهارات الوجوبية للبيع
648	1/الإعلان بالرائد الرسمي
648	2 /تعليق الإعلانات
649	الفقرة الثانية: الإشهارات التكميلية بالصحف اليومية
	الجزء الثاني
	الاعتراضات على العُقلة العقارية
650	المبحث الأول: الدعاوى السابقة للبتة
650	الفرع الأول: إجراءات الدعاوي العارضة
650	الفقرة الأولى: توصيف الدعوى العارضة
650	أ/ الدعوى العارضة هي دعوى طارئة
652	ب/ نطاق الدعوى العارضة
654	الفقرة الثانية: المحكمة المتعهدة بالدعوى
654	أ/ تعهد دائرة العقلات العقارية
654	1/ قصاء العقارات التي تقل قيمتها عن سبعة آلاف دينار
، تفوق	2/ تعهد دائرة العقلات العقارية بالدعوى العارضة في العقارات التي
656	قيمتها سبعة آلاف دينار
658	ب/ دعوى الاستحقاق
660	الفقرة الثالثة: آجال رفع الدعاوي
660	أ/ أجل رفع الدعوى العارضة على العقلة العقارية
660	1/ قبل حاسة التبيت

661	2/ المقصود بجلسة التبتيت : هل هي أول جلسة ؟
661	العنصر الأول :عدم إمكانية إعادة النظر فيما تم التصريح بصحته
666	العنصر الثاني: إمكانية رفع دعوى المعارضة عند تأجيل البتة
666	العنصر الثالث: عدم التقيّد بمرحلة من مراحل العقلة
667	ب/ الأجل في دعوى الاستحقاق
668	الفرع الثاني : الطعن في الحكم الصادر في الدعوى العارضة
668	الفقرة الأولى: تحليل فكرة الفصل 441 من م.م.م.ت
670	الفقرة الثانية: عدم استقرار موقف فقه فقه القضاء
670	1/ موقف الدوائر المجتمعة
671	2/ استمرار الاختلاف في مسألة الطعن
673	المبحث الثاني: إجراء الزيادة على المزايدة: التسديس
673	الفقرة الأولى: الطبيعة القانونية لإجراءات التسديس
673	أ/ المفهوم
674	ب/ مميّزات التسديس
674	1/ تمييز التسديس عن إعادة البيع بموجب النكول
675	2/ الصبغة الخصوصية الملزمة للتسديس
675	الفقرة الثانية: الشروط الإجرائية للتسديس
675	أ/ صفة طالب التسديس
676	1/طالب التسديس
676	2/ صفة المزايد
677	ب/ آجال التسديس
678	ت/ التأمين
رة 678	1/ تأمين كامل ثمن التبتيت الأول والمصاريف والأجور المسعّ
679	2/ مآل التأمين الأرفع من القدر المطلوب
679	ث/ التصريح

680	ج/ الإعلام
680	الفقرة الثالثة: مدى قبول الدعوى العارضة في إجراءات التسديس
681	أ/ حق الاعتراض على إجراءات التسديس
684	ب/ المزايدة في التسديس
685	ت/ مدى إمكانية استئناف إجراءات التسديس بعد ثبوت بطلان أحد الإجراءات
ۣف	الفرع الثاني: شرط التأمين للمشاركة في المزايدة على المزايدة من طر
688	المبتت له
688	الفقرة الأولى: قراءة في الحل التشريعي
690	الفقرة الثانية: تفعيل شرط التأمين على مستوى فقه القضاء
691	أ/ التوجه الأول
693	ب/ التوجه الثاني
	الجزء الثالث
	L'adjudication التبتيت
701	المبحث الأول: البيع بالمزايدة
701	الفرع الأول: تعيين جلسة التبتيت
702	الفقرة الأولى: المبدأ في تعيين جلسة البتة
702	الفقرة الثانية: الاستثناء: تأجيل البتة
702	أ/ التأجيل الوجوبي لموعد البتة
703	1/الحالة الأولى: حالة عدم حصول المزايدة
703	2/الحالة الثانية: حالة وجود سبب خطير
703	3
	العنصر الأول: المفهوم
707	
	العنصر الأول: المفهوم

710	3/ الحالات الأخرى
711	ب/ التأجيل الاختياري لموعد البتة
712	الفقرة الثالثة: التبتيت في صورة العقلة الجماعية
713	الفرع الثاني :شكليات البتة
714	الفقرة الأولى: المحكمة المتعهدة بالبتة
714	أ/ الإذن بالاختبار في تقدير قيمة العقار المعقول
714	1/ زمن إجراء الاختبار
715	2/ القاضي المختص في إصدار الإذن بالاختبار
715	ب/ التعهد بالتبتيت
717	الفقرة الثانية: الإجراءات السابقة للمزايدة
717	1/ تسعير المصاريف
717	2/ تلاوة كراس الشروط
717	الفقرة الثالثة: المزايدة
718	أ/جلسة المزايدة
718	ب/ الأطراف المشاركة في المزايدة
718	1/ الشرط العام
719	2/ الشروط المتعلقة بشخص المشارك
720	3/ الشخص الذي ترسو عليه المزايدة
720	ت/ نتائج المزايدة
720	العنصر الأول: مبدأ التخفيض
	العنصر الثاني: الإستثناء من مبدأ التخفيض في تصفية المال بموجب
722	الفلسة
722	الفرع الثالث: آثار التبتيت
723	الفقرة الأولى: محضر التبتيت
723	أ/ طبيعة «حكم » التبتيت

726	ب/ الإجراءات الموالية للتبتيت
726	1/ التصريح باسم المبتت له
726	العنصر الأول: حول التصريح بهوية المبتت له
728	العنصر الثاني: التصريح بالبياتات
730	2/ دفع ثمن التبتيت
731	3/ إعلام المعقول عنه
733	4 / ترسيم حكم التبتيت
733	5 / انتقال ملكية العقار إلى المبتت له
733	العنصر الأول: زمن انتقال الملكية
737	العنصر الثاني: مدى انتقال الملكية للمبتت له
738	الفقرة الثالثة: تطهير العقار
738	1/ مبررات المفعول التطهيري
739	2 /تاريخ المفعول التطهيري
739	3/ نطاق المفعول التطهيري
739	أ/ مضمون المفعول التطهيري
742	ب/ شروط التطهير وأثره
743	أ/ عقود التسويغ والمفعول التطهيري
743	العنصر الأول: المفعول التطهيري وعقود الكراء
	العنصر الثاني: المفعول التطهيري على حقوق المتسوغ الذي كوّن أصلا
743	تجاريا
744	الفقرة الرابعة: حقوق المبتت له وواجباته
744	أ/حقوق المبتت له
745	1/تسليم العقار
745	2/ ضمان المبيع
746	ب/واجبات المبتت له: تسديد الثمن

746	1/ واجب دفع الثمن
748	2/ حبس نسخة الحكم
749	3/ اعادة البيع بموجب النكول
750	المبحث الثاني: دعوى إبطال البتة
750	الفرع الأول: تأسيس إبطال البتة
750	الفقرة الأولى: فكرة دعوى الإبطال
750	أ/ دعوى الإبطال
751	ب/ فكرة الإبطال لحماية الملكية
751	1/ الإبطال الكلّي
752	2/ الإبطال لحماية ملكية بعض أجزاء العقار: الإبطال الجزئي
754	الفقرة الثانية: الدعاوي التي تتسلط على العقلة
756	الفقرة الثالثة: رفع دعوى الإبطال
756	1/القائم بدعوى الإبطال
758	2/أجل القيام بالدعوى
761	الفقرة الرابعة: المحكمة المختصة ترابيا للنظر في دعوى الإبطال
761	1/ طبيعة دعوى الإبطال
762	2/ المحكمة المختصة ترابيا في توجه محكمة التعقيب
765	الفرع الثاني: أسباب الإبطال
768	الفقرة الأولى: الأسباب الخاصة بالعقلة العقارية
768	أ/ حصر الأسباب
770	ب/ عرض بعض أسباب الإبطال
770	1/ خرق قواعد الاختصاص
773	2/ إشكالية استدعاء المعقول عنه: تطبيق الفصل 422 من م.م.ت
	3 / الاستدعاء والإشهار
775	العنصر الأول: الاستدعاء هو إجراء أساسي

776	العنصر الثاني: مدى اعتبار الإشهار يقوم مقام الاستدعاء
779	العنصر الثالث: جزاء الخلل في شكليات الاستدعاء
781	4/ الغلط في تشخيص العقار المعقول
784	5/ العقلة المبنية على اختبار مدلس
788	6/ الإخلال بشروط المزايدة
790	7/ طلب الإبطال لخلل في محضر التبتيت
790	العنصر الأول: إمضاء محضر التبتيت من الهيئة الحاكمة
792	العنصر الثاني: إمضاء المحامي بوصفه آخر مزايد
792	الفقرة الثانية: الأسباب التي تتصل بالاستحقاق
792	1/ مسألة ادعاء استحقاق العقار المبتت
794	2/ ادعاء التحوز بالعقار المبتّت
	الفقرة الثالثة: إشكالية أسباب الإبطال المستمدة من الفصل 484 من
794	م.ا.ع
795	أ/ بخصوص الحالات التي تم نسخها
797	ب/ بخصوص مخالفة الرأي السابق لمحكمة التعقيب
797	1/ رأي الدائرة التعقيبية
799	3 / مدى إلزامية مواقف محكمة التعقيب
802	الفرع الثالث: آثار إبطال البتة
802	الفقرة الأولى: استرجاع ثمن التبتيت
802	1/ استرجاع الثمن بموجب الإبطال
805	2/ القيمة التي يتم استرجاعها
	الفقرة الثانية: هل تصح المنازعة في الدين أساس العقلة العقارية بعد
806	البتة؟
807	أ/ استرجاع الزائد من ثمن البيع بعد سداد الدين
	ب/ استرجاع ما تم استخلاصه زائدا على أساس المنازعة في الدين

الجزء الرابع

الطعن بالتعقيب في التبتيت العقاري بين القبول والرفض

813	المبحث الأول: حول الطعن بالتعقيب
813	الفرع الأول: الطعن بالتعقيب عامة
814	الفقرة الأولى: لا يسلم حكم القاضي من الخطأ
816	الفقرة الثانية: مقبولية الطعن بالتعقيب
	الفرع الثاني : المنازعة لدى التعقيب هي جديدة وليست امتدادا
818	للخصومة
	المبحث الثاني: الطعن لطلب النقض: مدى مقبولية الطعن في مآل
820	الدعوى العارضة؟
820	الفرع الأول: مدى الطعن في الحكم الصادر في الدعوى العارضة
820	الفقرة الأولى: الاختلاف في المواقف القضائية
823	الفقرة الثانية: تصحيح المسار: قبول الطعن في موقف الدوائر المجتمعة
825	الفرع الثاني: الاستقرار على عدم الاستقرار
825	الفقرة الأولَى: عودة على بدء :الرفض مجددا
829	الفقرة الثانية: الصمت الذي يولّد التساؤل
	1/ تقييم عدم مقبولية الطعن من الناحية التشريعية عامة هل يتفق مع الح
829	التقاضي ؟
832	2/ تقييم عدم مقبولية الطعن من الناحية الموضوعية
835	3/ الإجراءات العملية لتفادي الإشكال
ا لعدم	المبحث الثالث: الطعن لطلب الإبطال : هل يستقيم الطعن موضوع
837	استدعاء المعقول عنه على معنى الفصل 422 من م.م.م.ت. ؟
837	الفرع الأول: تباين موقف فقه القضاء

طعن شكلا وأصلا 837	الفقرة الأولى: موقف الدوائر المجتمعة : قبول ال
839	الفقرة الثانية: الرفض مجدّدا
843	الفرع الثاني : التساؤل والحل
843	الفقرة الأولى: المفترق: الاستدعاء أم الإشهار؟
845	الفقرة الثانية: ضرورة توحيد الرأي في الاتجاه

العنوان الرابع الخصوصيات الإجرائية لبعض العقل

	الجزء الأول
اري	عقلة الأصل التجاري وبيعه / البيع الجبري للأصل التج
854	المبحث الأول: العناصر القابلة للعقلة
854	الفرع الأول: تحديد العناصر القابلة للعقلة
855	الفقرة الأولى: العناصر المادية القابلة للعقلة
856	الفقرة الثانية: العناصر المعنوية القابلة للعقلة : عقلة الأصل
857	1/ زمن ظهور الحرفاء: مختلف النظريات
857	2/ موقف المشرع التونسي
858	3/ مو قف فقه القضاء
859	الفرع الثاني: عنصر الحرفاء في بعض العقود
860	الفقرة الأولى: عقود كراء المحلات داخل الفضاءات الكبرى
	الفقرة الثانية: استغلال الأصل التجاري تحت التسمية الأصلية : عقود
860	الفرنشيز - Le franchissage
860	1/ التعريف
861	2/ إشكالية ملكية الأصل التجاري من ملكية الحرفاء
861	أ/ ملكبة المستغل للحرفاء: إمكانية امتلاك الأصل التجاري

862	ب / فقه القضاء في تونس : عقد التوزيع
864	الفقرة الثالثة: حماية الحق في الملكية
864	1/ الحماية بموجب حق التجديد الضمني للعلاقة التعاقدية
	2/ الحماية بموجب التعويض: التعويض عن قطع العقد وعن انتهاء عقد
865	الاستغلال
865	أ/ مبدأ الحق في التعويض
866	ب/ الغرامة المطابقة للغنم
867	المبحث الثاني: الإجراءات التحضيرية لبيع الأصل التجاري جبريا
867	الفرع الأول: وضع الأصل التجاري تحت يد العدالة لبيعه
868	الفقرة الأولى: النظام القانوني «المتميّز » للأصل التجاري المعقول
869	الفقرة الثانية : تبعات النظام القانوني «متميّز»
869	1/ بقاء الأصل المعقول ملكا للمعقول عنه وفي حوزته
869	2/عدم نفاذ تصرفات المدين في الأصل المعقول
870	3/ تقييد تصرفات المدين في استغلال الأصل التجاري
870	أ/ كراء الأصل التجاري المعقول
871	ب/ ثمار الأموال المعقولة
871	الفرع الثاني: استصدار الحكم في الإذن بالبيع
871	الفقرة الأولى: المحكمة المختصة في الإذن ببيع الأصل التجاري
872	1/ المحكمة المختصة هي من «قضاء التنفيذ »
873	2/ المحكمة المختصة ترابيا وحكميا للبت في طالب الإذن بالبيع
874	الفقرة الثانية: سلطة المحكمة في الاستجابة لطلب البيع
875	1/ مدى وجوبية إنذار المدين
876	2/ الإجتهاد في الإستجابة لطلب الإذن بالبيع
897	الفقرة الثالثة: صور الاستجابة لطلب الإذن بالبيع
879	1/ الإذن بالبيع بطلب من الدائنين بصفة عامة

ىل	أً/ صورة طلب الإذن بالبيع الجبري تنفيذا لسند بالأداء - حالة الفص
879	243 م.ت
880	ب اصورة طلب الإذن بالبيع إثر مزايدة بالسدس - الفصل 194 م.
بية ضد	ج / صورة طلب الإذن بالبيع أمام المحكمة المتعهدة بالنظر في قض
م.ت. 881	مستغل الأصل التجاري : تتبع الأصل التجاري وحالة الفصل 246
881	العنصر الأول: تتبع الأصل التجاري بين يدي المستغل
882	العنصر الثاني: حالة الفصل 246 من م ت
883	2/ البيع بطلب من الدائنين الذين لهم رهون أو امتيازات
س عناصر	أ/ صورة طلب الإذن بالبيع المقدم من الدائن المرسم إثر عقلة بعض
884	الأصل التجاري - حالة الفصل 248 م.ت
	ب / وصورة طلب الإذن بالبيع من الدائن الذي له رهن أو امتياز -
885	الفصل 244
886	ج / صورة طلب الإذن بالبيع إثر مزايدة بالعشر
887	الفرع الثاني : أثار الحكم بالبيع
887	الفقرة الأولى: آثار الحكم بالبيع بين الأطراف
889	الفقرة الثانية: آثار الحكم بالبيع تجاه الغير
889	1/ الأثر تجاه حائز الأصل التجاري
890	2/ ممارسة الدعوى البوليانية في بيع الأصل التجاري
897	المبحث الثالث: الحكم بالإذن بالبيع
897	الفرع الأول: منطوق الحكم بالبيع
897	الفقرة الأولى: التدابير المتخذة بموجب الفصل 243 من م.ت
898	أ/ تعيين السعر الافتتاحي
902	ب/ باقي التدابير المتخذة طبق الفصل 243 م
902	1) تكليف متصرّف وقتي ومأمور عمومي يتولّى البيع
903	2) الإذن للقائم بالتتبّع أن يقبض دينه مباشرة
903	3) الإذن بإشهارات إستثنائية

904 .	4) ضبط الشروط الأساسية للبيع
	الفقرة الثانية: التدابير التي لم تأذن بها الفقرات الأربعة الأخيرة من الفصا
904 .	243 م.ت
904 .	1/ مسائل ورد ذكرها في نصوص أخرى بالمجلّة التجاريّة
906 .	2/مسائل ورد ذكرها بالفصل 243 م.ت دون أن تختص بها المحكمة
906 .	الفرع الثَّاني: تنفيذ الحكم بالبيع
907 .	الفقرة الأولى: الإجراءات التحضيرية السابقة لتبتيت الأصل التجاري
907 .	1/ تحرير كراس الشروط
908 .	2/إشهار المزايدة
909 .	أ/ التنبيه على المالك السابق والدائنين المقيّدين
910.	ب/ إشهار البيع للعموم
911.	الفقرة الثانية: تبتيت الأصل التجاري
912.	1/ المزايدة
912.	أ/ الأشخاص الذي يحقّ لهم المشاركة في المزايدة
912.	ب/آثار المزايدة
916.	المبحث الرابع: التحاصص في المتحصّل من البيع
916.	الفرع الأول: تنظّيم توزيع المتحصل من البيع
916.	الفقرة الأولى: مبدأ التوزيع
916.	1/ التوزيع عامة في مجلة المرافعات المدنية والتجارية
917.	2/ نظام توزيع المتحصل من بيع الأصل التجاري
919.	الفقرة الثانية: إجراءات توزيع الثمن الرضائي
920 .	الفقرة الثالثة: إجراءات التوزيع القضائي
920.	1/ افتتاح التوزيع القضائي
922 .	2/ الإشكاليات في حماية حقوق الدائنين
926 .	الفرع الثاني: ترتيب الدائنين عند التوزيع القضائي

926	الفقرة الأولى: ترتيب الدائنين بلائحة التوزيع
935	الفقرة الثانية: المنازعات المتولدة عن الترتيب
935	1/ الآجال الخاصة للطعن في لائحة التوزيع
936	2/ التزاحم بين الدائنين المرتهنين لنفس الأصل التجاري
936	أ/ التزاحم بين الدائنين المرتهنين لنفس الأصل التجاري
937	ب/ الدائن المرتهن للأصل ودائن مرتهن لأحد عناصره
937	3/ التزاحم في أسباب التفضيل
937	أ/ التزاحم مع الديون الجديدة في الإجراءات الجماعية
939	ب/ التزاحم في أسباب التفضيل الواردة بالفصل 193 من م ح ع
940	العنصر الأول: ارتباط أسباب التفضيل بطبيعة الدين
941	العنصر الثاني: ارتباط أسباب التفضيل بطبيعة التأمينات
	الجزء الثاني
	الجزء الثاني عقلة الأوراق المالية وحصص الشركاء وبيعها
947	عقلة الأوراق المائية وحصص الشركاء وبيعها
947 947	عقلة الأوراق المالية وحصص الشركاء وبيعها المبحث الأول: إجراءات عقلة الأوراق المالية
	عقلة الأوراق المالية وحصص الشركاء وبيعها المبحث الأول: إجراءات عقلة الأوراق الماليةالفرع الأول :محل العقلة
947	عقلة الأوراق المالية وحصص الشركاء وبيعها المبحث الأول: إجراءات عقلة الأوراق الماليةالفرع الأول: محل العقلة
947 947	عقلة الأوراق المالية وحصص الشركا، وبيعها المبحث الأول: إجراءات عقلة الأوراق المالية
947 947 947	عقلة الأوراق المالية وحصص الشركا، وبيعها المبحث الأول: إجراءات عقلة الأوراق المالية
947 947 947 949	عقلة الأوراق المالية وحصص الشركا، وبيعها المبحث الأول: إجراءات عقلة الأوراق المالية
947 947 947 949 951	عقلة الأوراق المالية وحصص الشركا، وبيعها المبحث الأول: إجراءات عقلة الأوراق المالية
947 947 947 949 951 952 953	عقلة الأوراق المالية وحصص الشركا، وبيعها المبحث الأول: إجراءات عقلة الأوراق المالية
947 947 949 951 952 953 953	عقلة الأوراق المالية وحصص الشركا، وبيعها المبحث الأول: إجراءات عقلة الأوراق المالية
947 947 949 951 952 953 953 954	عقلة الأوراق المالية وحصص الشركا، وبيعها المبحث الأول: إجراءات عقلة الأوراق المالية

954	2/ الأسهم العينية
955	العنصر الثاني: الأسهم ذات الأولوية في الربح دون حق الاقتراع
956	
956	ت/سندات المساهمة
956	ث/الأوراق المالية المتولدة عن تفكيك الأسهم
957	ح/ الأوراق المالية وفق مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي
958	2/نظام حصص الشركاء
958	العنصر الأول: في الشركة ذات المسؤولية المحدودة
959	العنصر الثاني: شركات الأشخاص
959	العنصر الثالث: بخصوص تجمع المصالح الاقتصادية
960	العنصر الرابع:الشركات المدنية
961	الفقرة الثانية: السندات التي تكون موضوع العقلة
962	الفقرة الثالثة: شروط العقلة
962	1/ عدم تلائم العقلة التحفظية مع طبيعة الأوراق المالية
964	2/ضرورة ضرب عقلة توقيفية
966	الفرع الثاني :إجراءات العقلة
966	الفقرة الأولى: أطراف العقلة
966	1/ الدائن العاقل
968	2 /المعقول تحت يده
968	أ/ حصص الشركاء
970	ب/ الأوراق المالية
970	العنصر الأول: عقلة الأوراق المالية لدى الشركة ذات المساهمة العامة
	العنصر الثاني : عقلة الأوراق المالية لدى الشركة ذات مساهمة
972	خصوصية
(العنصر الثالث: عقلة الأوراق المالية صنف مؤسسات التوظيف الجماعي

973	وهي الصناديق المشتركة
974	3/ واجب التصريح
974	أ/ حول الالتزام بالتصريح
976	ب/ مضمون التصريح
978	ت/ حول تحمل جزاء عدم التصريح
981	الفقرة الثانية: إجراءات العقلة
981	1/ سند العقلة
981	أ/ الحكم: سند تنفيذي
981	العنصر الأول: الحكم القابل للتنفيذ
981	العنصر الثاني: الحكم الإبتدائي
981	ب/ العقلة المبنية على دين
982	2/ مراحل العقلة
982	المبحث الثاني: بيع الأسهم والحصص المعقولة
984	الفرع الأول: بيع الأوراق المالية المعقولة تنفيذيا
984	الفقرة الأولى: إتمام البيع
984	1/بيع الأوراق المالية في إطار البورصة
985	أ/ البيع مباشرة بالبورصة
985	العنصر الأول: الأوراق المالية المدرجة بالبورصة
	العنصر الثاني: وجوب أن يكون البيع بكميات لا تتجاوز القدرة العادية
986	للسوق
986	ب/ البيع بالمزاد العلني
988	2/ بيع الأوراق المالية خارج إطار البورصة
988	أ/ شروط البيع خارج البورصة
989	العنصر الأول: شروط الفصل 193 من الترتيب العام للبورصة
989	العنصر الثاني: الشروط الواردة بمجلة المرافعات المدنية والتجارية

989	1/ شروط البيع الرضائي
990	2/ شروط البيع الجبري
991	ب/ انجاز بالبيع
991	العنصر الأول :البيع بالمزاد العلني التقليدي
992	العنصر الثاني : دور وسيط البورصة
996	الفقرة الثانية: خصوصية بيع حصص الشركاء
997	الفرع الثاني: آثار البيع تجاه الشركة
المبتت له 997	الفقرة الأولى: الأثر الصريح: موافقة الشركة على شخص
997	1/ شرعية بند الأفضلية والمصادقة
998	2/ حجية الشرط في البيع الجبري العدلي
1003	الفقرة الثانية: الأثر المترتب بطريق الإستنتاج
1005	الفهر س